

البعد الأمني الجزائري في المتوسط، التحديات و الرهانات

د. جهاد الغرام

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

جامعة د. يحي فارس المدية

ملخص:

شهدت العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات، حاولت من خلالها الدول الأوروبية بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، في ظل تنامي التهديدات والتحديات بكل أنواعها وأشكالها في المنطقة، تم تأكيد "الخيار الأمني" بمفهومه الشامل في علاقة الضفتين، ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وأضحى الإهتمام بالجانب الأمني من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، وفي الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالخصوص، رغم ان أغلب بنود الاتفاقية كانت مرجعيتها اقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، و من بينها الجزائر، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق طموحاتها في المنطقة، وهذا ما أثار التحفظ والحذر من الجانب الجزائري عند عقد اتفاقية الشراكة، التي عرفت مساراً تفاوضياً طويلاً، تميزت فيها العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية بالثبات و الصلابة و التريث في اتخاذ القرارات للوصول إلى بناء مواقف على المستوى الدولي، جعلتها محط إهتمام دول العالم وبالخصوص أوروبا.

The security dimension in the Mediterranean .challenges and perceptions

Abstract:

Both northern and southern sides of Mediterranean witnessed a set of variations, although the European countries tried to built up relations which differs from an era to another .in the way of the progressed threatens and challenges in all its shapes and forms in the area, the security choice was selected in its complete definition with ties between the two sides within the need to agglomeration for the realization of the targets and the common services, throughout its integration in a new space which create resentment of the Algerian side.

مقدمة :

أخذ موضوع الأمن حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات السياسية، وتكمن هذه الأهمية من خلال أن موضوع الأمن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، لذلك زحرت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية، وخاصة في فترة ما يسمى بما بعد الحرب الباردة، على مقترب الأمن في تفسير الظاهرة الدولية في هذه المرحلة، نظرا لاعتبار أن الأمن هو المرتكز الأساسي، والذي تدور حوله مختلف المواضيع الأخرى، وضمن هذا السياق تندرج إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، نظرا لما تعرفه منطقة البحر المتوسط من تفاعلات وصراعات خفية بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، وهو ما أدى إلى بروز محاولات للهيمنة على المنطقة، إضافة إلى ما تعرفه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة- جيواستراتيجية ساخنة- تتمركز فيها الكثير من المصالح والإستراتيجيات الدولية.

و عليه أضى الاهتمام بالجانب الأمني من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط، أكثر من أي وقت مضى، وفي الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي ، رغم أن أغلب بنود الإتفاقية كانت مرجعيتها إقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط و من بينها الجزائر، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي بهدف خدمة مصالحه في المنطقة، وهذا ما أثار التحفظ و الحذر من الجانب الجزائري عند عقد إتفاقية الشراكة، التي عرفت مسارًا تفاوضيًا طويلًا، تميزت فيها العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية بالثبات و الصلابة والتريث في إتخاذ القرارات، للوصول إلى بناء مواقف على المستوى الدولي وهو ما جعلها محط إهتمام دول العالم وبالأخص أوروبا.

لقد بادر الأوروبيون بالدخول في إتفاقيات وشراكات في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي، من أجل الحد من التهديدات الجديدة القادمة من مناطق جنوب المتوسط، حيث إقتنعت جميع الدول الأوروبية اثر مؤتمر هلسنكي 1975 أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المجاورة، خاصة الجهة المتوسطية، والسؤال الذي يطرح هنا، هل جاءت هذه الحوارات والإتفاقيات لتحقيق الأمن للإتحاد الأوروبي والاستقرار والتنمية للدول المطلة على البحر المتوسط؟ أم جاءت لتحقيق الأمن لأوروبا على حساب استقرار وأمن هذه الدول ومن بينها الجزائر؟ وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول البعد الأمني الجزائري في الحوارات المتوسطية ؟ مع تسليط الضوء على السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة البحر المتوسط للمقارنة والوصول إلى المؤشرات التي أدت بالجزائر في رسم سياساتها الأمنية لمواجهة أخطار هذا المشروع والاستفادة منه لمصالحها.

ولدراسة هذه المتغيرات وتوضيح أبعادها، سيتم الإعتماد على المحاور التالية :

- المحور الأول : مكانة الجزائر ودورها في الشراكة الأورو- متوسطية.
- المحور الثاني : السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية.
- المحور الثالث : الثوابت الأمنية الجزائرية في المتوسط.
- المحور الرابع : تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في المتوسط و آفاقها.

المحور الأول : مكانة الجزائر ودورها في الشراكة الأورو-متوسطية.

يعتقد العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة هي ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول والأقاليم، وهذا ما جعل الوحدات السياسية تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك المخاطر، لذلك سعت الدول الأوروبية إلى وضع كل الإجراءات والمبادرات على جنوب القارة الأوروبية (إقليم المتوسط) من أجل تحقيق بناء أو الحفاظ على الأمن على أساس أنه يمثل محور الشراكة الأورو-متوسطية⁽ⁱ⁾، حيث رسم الاتحاد الأوروبي لنفسه من خلال مجالس كل من كورفو 1994 واليسن 1994، كان 1995 هدفا طموحا يتمثل في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة "تبادل وحوار"، وقد كانت تحذوه في ذلك رغبته الراسخة في إثبات وجوده في ظل عالم متغير يعرف تنافس استراتيجي كبير على المناطق والمجالات الحيوية، لذلك فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية بالغة في العقيدة الأمنية الإستراتيجية الأوروبية، فالأهمية الإستراتيجية للمتوسط هي الدافع الحقيقي للعلاقات عبر ضفتي المتوسط.

أ- الشراكة الأورو-متوسطية

وهذا لقد تم التعبير في إعلان برشلونة 1995 عن الإنطلاقة الأولى نحو تجسيد شراكة أورو-متوسطية والتي يهدف الاتحاد الأوروبي من خلالها إلى خلق إقليم متوسطي تربطه علاقات سياسية، اقتصادية واجتماعية تساعد على بناء السلم وتحقيق التنمية الاقتصادية في جنوب المتوسط، إلا أن هذا الإعلان (إعلان برشلونة) سبقته اتفاقيات تعاون وشراكة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط والتي إرتبطت من خلالها الاتحاد الأوروبي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسطية، ولكن في ظل إنعدام سياسة إقليمية في المنطقة بأكملها تبنت بعض دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط إتفاقيات ثنائية مع الأطراف الجنوبية، (المبادرة الفرنسية حول إنشاء مؤتمر التعاون والأمن في المتوسط)، وخلال سنة 1974 تم وضع مبادرة فرنسية أخرى تم من خلالها تعويض الإتفاقية الأولى، وكانت تحت اسم "الحوار العربي الأوروبي" *Européen Arabic débat*، والتي كانت موجهة للعالم العربي، إلا أن تلك المحاولات الأولى للدول الأوروبية والتي كانت مجملها اتفاقيات تعاون ثنائية، تعكس غلبة طابع المصلحة وليس التعاون، وهذا ما أدى إلى فشل كل تلك الاتفاقيات والمبادرات⁽ⁱⁱ⁾.

إن التعاون الأورو-متوسطي منذ ستينات القرن العشرين قد انحصر في المجالات التجارية، والمحدودة في إطار إتفاقيات الشراكة، بمعنى أن التعاون بين أوروبا ودول جنوب المتوسط (الدول العربية)، كان مقتصرًا على الجوانب التجارية والاقتصادية، حيث حاولت فرنسا توقيع عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للبترول جنوب المتوسط، وهذا ما وتر العلاقة بين فرنسا وأمريكا، من جهة، كما أدى إلى إختلاف التصورات الأوروبية حول أهم الترتيبات لخلق شراكة أوروبية مع جنوب المتوسط ومن جهة ثانية خاصة بين فرنسا وإسبانيا، حيث إقتصرت الرؤية الفرنسية حول دول غرب جنوب المتوسط (المغرب العربي)، وعلى إثره انعقد الحوار، والذي جمع بين دول غرب أوروبا المشاطنة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي، (ليبيا، والجزائر، وتونس والمغرب وموريتانيا)، سمي بمجموعة (5+5)، والتي تمحورت في مجملها حول قضايا إقتصادية وإجتماعية⁽ⁱⁱⁱ⁾، أما إسبانيا فقد إتبعت صيغة موسعة للتعاون بين ضفتي المتوسط، بحيث تشمل جميع الدول المتوسطية وكان الاختلاف الفرنسي الإسباني قد تمثل في مدى إشراك أكبر عدد ممكن من دول جنوب المتوسط، وقد شهدت الشراكة الأورو-متوسطية انطلاقة حقيقية في 28 نوفمبر 1995، بمدينة

برشلونة باسبانيا وضمت دول الاتحاد الأوروبي واثنا عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط" ، أي أنه منذ قمة لشبونة عام 1993 وبعدها قمة "أسن" بألمانيا ، تطورت الفكرة تدريجيا، وبدأ التفكير جديا في إخراجها إلى حيز التنفيذ وهو ما عبر عنه مؤتمر برشلونة، والذي دشن ما يمكن تسميته بالشراكة الأورو - متوسطة، والذي يقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية ، وأثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي، وقد إتسمت هذه الشراكة بالتفوق الاقتصادي الأوروبي في المقابل ضعف البنية الاقتصادية للدول المتوسطية وهذا ما كانت تعتبره أوروبا تهديدا على أمنها (إنعدام الأمن الغذائي)، وبالتالي سعى الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة إلى إتفاق على مجموعة من المبادئ، والتي يجب الإلتزام بها والتي من بينها: إحترام حقوق الإنسان، وإحترام الحريات الأساسية إحترام مبدأ السيادة ، وتنمية دولة القانون والديمقراطية ، مع أحقية كل دولة في إختيار نظامها السياسي بكل حرية^(iv).

ولهذا، فإن الانشغالات الأمنية تركت أثرها أو أعتبرت هي العنصر الأساسي في عملية تطور المسار الشراكي الأورو-متوسطي فالتغير في تلك العلاقة من علاقات اقتصادية إلى علاقات تشمل أو تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، يعد دلالة على الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة في جميع المجالات ، حيث حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق الإستقرار والنمو في المنطقة، وعلى أساس المجالات الأمنية، على أساس اعتبارها أول سيناريو جيو- سياسي تتم صياغته لخدمة أوروبا في مواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة المحفوفة بالمخاطر، وفي نفس الوقت تتمتع بالمؤهلات لتكون منطقة إستراتيجية.

ب- الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

لقد أدى تسارع الأحداث ، ودخول كل من تونس والمغرب بالخصوص في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إلى دفع الجزائر لعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد تم التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق ابتداء من سبتمبر 2005، وإن الجزائر بحكم موقعها الجيوستراتيجي في منطقة البحر المتوسط وباعتبارها، تاريخيا، دولة محورية في صنع الأحداث في المنطقة، و جغرافيا، ذات امتداد وتنوع طبيعي وبوابة لإفريقيا، أما اقتصاديا فهي رقعة تضم مقومات مادية وبشرية هائلة وذات امتدادات مستقبلية، وإحتياطات لا يستهان بها، أما سياسيا، فقد اكتسبت الجزائر منذ الثورة التحريرية مصداقية في القرارات والسياسات الوطنية المنتهجة، خاصة على المستوى الخارجي.

و لهذه الاعتبارات لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي على التوالي، وبناء على قاعدة التمايز ومخطط العمل المنفرد والذي تميزت فيه المملكة المغربية عن بقية دول الجوار الأوروبي بتحمسها واستغلالها لهذه السياسة في المغرب العربي، بما يخدم مصالحها دون الأخذ في الحسبان الفضاء المغاربي، أما تونس التي كانت سباقة في توقيع إتفاقية الشراكة الأورو- متوسطة سنة 1995 ، لكن خطة عملها المقترحة وصفت على أنها أقل ديناميكية من نظيرتها المغربية، في حين الجزائر التي لم تعط هذه السياسة اهتماما في البداية، لأن الإهتمام الذي أبدته أوروبا للشراكة لم يكن كافيا لبلد كالجزائر ومكانته في المغرب العربي والمتوسط الغربي، حيث عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي، بمراعاة خصوصياتها الجيو - إستراتيجية والسياسية^(v)، فقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ذو طابع تجاري، مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من ورائه ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية، وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ، غير أن هذا الإتفاق الذي

كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل، لم يعد معمولاً به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة^(vi).

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعاً من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الطرفين، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي^(vii):

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، وحركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات وفي النهاية، تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وكانت الجزائر على المستوى الدولي في حالة عزلة، حيث أثرت سنوات الأزمة على موقفها وجعلت من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي صعبة، وفي هذا السياق اعتبر عرض الشراكة الأورو-متوسطية كأداة سياسية لفك العزلة، و الضغوطات التي كانت تمارس عليها، لأن المفاوضات كانت تحت ظروف التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي، و ظروف الضغط الأمني، ولذلك انتهجت سياسة التريث وعدم التسرع في الوصول إلى اتفاق نهائي، حتى تتمكن من تحسين ظروفها الأمنية والإقتصادية بهدف تقوية مكانتها التفاوضية التي تسمح بافتكاك ما تصبوا إليه من هذه الشراكة، من أجل رؤية جيدة قائمة على إستراتيجية التفاوض انطلاقاً من الاتحاد المغربي، وألا يكون التنبّي للاستراتيجيات الإنفرادية، إلا أن الإتفاقيات التي أجرتها كل من تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي، أراد بها الطرفين الاستفادة من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، إلا أن ذلك لم يؤثر في اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية التي لم تختلف في جوهرها عن باقي إتفاقيات الشراكة التي أبرمتها دول المتوسط الأخرى مع الإتحاد الأوروبي.

المحور الثاني: السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية

تعد السياسة العامة الأمنية أسلوباً محدداً من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعياً، أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع، لمعالجة مشكلة أمنية معينة، لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه، ويعني ذلك أن السياسة العامة الأمنية هي حزمة من القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية، تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك^(viii)، وإنطلاقاً من التعريف الأنف الذكر ونظراً للإعتبارات الموائية، وهي أولاً: كون أن الجهة المتوسطية تصطدم دوماً بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى، كما تمليه طبيعة النظام الدولي في عالم اليوم، ثانياً: أن السياسات العامة الأمنية تتبع دوماً بممارسات عملية، فإننا نجد في الجهة المتوسطية سيما

في ظل تصلب عودة التكتلات الإقليمية الإتحاد الأوروبي الذي يتبنى خطابا مميزا ومدعما بممارسات عملية في علاقاته مع الدول المتوسطية، وهذا طبعا وفقا لعوامل سياسية وبنوية، وفي مقابل ذلك نلاحظ غياب طرف آخر ليضاهيه، أو يخاطبه على الأقل بصوت واحد، ولعل ذلك ما خول له الإنفراد بصياغة مشاريع أمنية في المتوسط، ومما أهله ليكون فاعلا أساسيا في السياسة العالمية^(ix).

لقد بدأ الأمن الأوروبي يواجه تهديدات جديدة ومعقدة، وهذا ما جعل هذه الجهة الفرعية (المتوسط) تدرك من قبل الفاعلين في الإتحاد الأوروبي على أنها المنطقة المرئية بمنظار منطقة للأمن، حيث بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات، أفرزتها تلك المرحلة (الهجرة غير الشرعية، والتطرف، والإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظمة...)، حيث اعتبر الأوروبيون أن منطقة جنوب المتوسط هي منطقة تتميز بعدم الاستقرار، نتيجة لعدة اعتبارات منها ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، وهذا ما أدى إلى تبني كل من إيطاليا وإسبانيا نظرة شاملة، تتضمن الاقتصاد والأمن، واقترحا عقد مؤتمر حول التعاون والأمن في حوض البحر المتوسط، حسب المقاربة التي تم تبنيها بمؤتمر هلسنكي، وفي هذا الخصوص فإن هاجس الأمن يحضر بشكل قوي في تقرير الشراكة المتوسطية، ويقترن بتزايد أخطار الاستقرار الجهوي، الذي يدعو إلى تكافل الجهود لمواجهة قضايا التطرف الأصولي، والجريمة المنظمة والمخدرات، وبالتالي فالإتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأوروبي-متوسطية يهدف إلى تعريف سياسته الأمنية والدفاعية على دول جنوب المتوسط، وربما حتى تمكينهم من المساهمة في نشاطات تتعلق بتلك السياسة، من خلال إشراكهم المحتمل في نشاطات تتعلق بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع على المستوى الإقليمي، الإقليمي الفرعي، أو الوطني... في عمليات حفظ السلام مثال: البلقان وإفريقيا^(x).

يرمي الإتحاد الأوروبي إلى ربط أمن أوروبا وتحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة بتحقيق الأمن في المتوسط، على اعتباره منطقة ذات تأثير كبير بحكم الجوار، وكذلك محاولات من جانب آخر نشر المفهوم الأوروبي للأمن، من خلال التعاون والشراكة، ولكن ما يعيب الشراكة الأوروبية المتوسطية منذ مسار برشلونة 1995 إلى حد اليوم، والذي انعكس بدوره على سعي أوروبا نحو إقامة أو بناء سياسة أمنية أوروبية هو الأناية الأوروبية، حيث سعى في شراكاته وتعاوناته مع دول جنوب المتوسط، بشكل منفرد أو جماعي، إلى الاستفادة من هذه الدول واستعمالها من أجل أمن أوروبا، وتحقيق المشروع الأمني الأوروبي، الذي تواجهه مجموعة من التحديات كالهجرة غير الشرعية، والإرهاب... وغير ذلك دون مقابل فعلي أو شراكة كلية، وما تعنيه من تنمية ونقل للتكنولوجيا والاستثمار والحركة الحرة لرؤوس الأموال^(xi)، وهذا ما جعل تلك الدول تنظر بعين الريبة إلى الأهداف الأوروبية من إقامة شراكات أمنية في جنوب المتوسط، وربما هذا ما توصل إليه ممثل معهد الدراسات السياسية لباريس، حيث أشار إلى أنه من بين أهم العوائق التي تعترض بناء سياسة أمنية أوروبية في جانبها المتوسطي، هو "أن أوروبا تتحدث عن الأمن بصفة عامة، لكن هنا يتساءل هل تفكر أوروبا في أمن دول الضفة الجنوبية؟، أم أن بكل بساطة تفكر في أمنها فقط؟، وتغلبها بذلك عن دورها في تسيير مشاكل الضفة المقابلة،... وبرأيه فإن سياسة الأمن في المتوسط يعرقلها إختلاف الأهداف^(xii)".

سعى - الإتحاد الأوروبي - خاصة منذ بداية التسعينات، لإعادة تشكيل نظريته تجاه الجهة المتوسطية، بصفة عامة والضفة الجنوبية منها، بصفة خاصة، وهي النظرية التي تنطلق من تعاظم المصلحة الأوروبية تجاه المرجعية المتوسطية للترتيب الأمني الأوروبي الجديد، وهو ما فرض عليه توقيع شراكات أمنية مع جيرانه، سواء في الشرق أو الجنوب، مدفوعا بالتغيرات العميقة التي مست النظام العالمي في بعده الجيوبوليتيكي، خاصة ولتجته بعدها أنظاره

نحو توقيع اتفاقيات وشراكات مع جيرانه من أجل التأكيد على نجاح مسعاه نحو بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الأمن والدفاع قائمة على أساس المفهوم اللين للأمن القائم على أساس غير عسكري (عدم عقد شراكات مع الجيران في مجال الدفاع العسكري)، جعلت من هذه الجهة المتوسطية الرهان الأساسي لإشكالية الأمن الأوروبي، ونظرا لأن الأوروبيين استطاعوا التعامل مع القضايا الأمنية ولو نسبيا في الجهة الشرقية من أوروبا من خلال عمليات التوسع، إلا أن الأمر إختلف في جنوب المتوسط فقد اقتصر الأمر فقط على توقيع شراكة أمنية متوسطة.

المحور الثالث: المنطلقات الأمنية الجزائرية في المتوسط

إن الثوابت الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة، وتبنى الدول هذه الثوابت عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

وذلك بالرجوع إلى مرتكزات الثوابت الأمنية للجزائر ومنطلقاتها يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والعقيدة كان لها تأثيرا واضحا على هذا المسار^(xiii).

(أ) **فتاريخيا:** تعد ثورة التحرير أهم روافد المنطلقات الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاقتصادي الذي ميز الجزائر، عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء مبادئها الأمنية ورسم إلزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي.

(ب) **وجغرافيا:** تعد الجغرافيا عاملا محددًا للثوابت الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر يمثل نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة، بتوسطها للدول المغاربية، وكذلك توسطها "لكيانين"، الأول في الشمال يمثلته الاتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الإفريقي، وهو ما جعل الأمن الجزائري يرتبط بعدة جهات وينكشف عليها، وعليه فإن عملية الصياغة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الترابط والإنكشاف الأمني، حيث أدت مستويات تأثير عامل الجغرافيا إلى تنوع الطبيعة الأمنية للجزائر.

(ج) **وفكريا،** ظل البعد الأيديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات المنطلقات الأمنية للجزائر، منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدراً ذا قيمة لهذه المنطلقات والمبادئ الأمنية، وذلك لعدة عقود، إلا أن التحولات العالمية، وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الأيديولوجية، وبالأخص على إثر أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد، والتحولات العميقة التي مرت بها، ضمن مستويات مختلفة، وعلى مستوى الجهتين السياسية والاجتماعية، وتزامن كل التحولات المهمة على المستوى الدولي، كإنهيار المعسكر الشرقي، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الأيديولوجية التي ظلت مصدر إلهام المنطلقات الأمنية للجزائر منذ الإستقلال.

وتعود ظاهرة أبعاد الاهتمام الجزائري - بما يجري في منطقة البحر المتوسط - إلى كونها تمثل مجالا لاستقطاب قوى خارجية، ومجالا لعمل قوى إقليمية، نتيجة لما تزخر به من أهمية جيوسياسية، ناهيك عن الثروات الطبيعية، ولطالما عملت الجزائر على استقرار المنطقة وأمنها، ومحاولة تحصينها من كافة النشاطات والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار أمنها الإقليمي أو الوطني.

وعليه فالجزائر تعمل على قطع الطريق أمام هذه القوى من أجل حماية أمنها، وأمن الدول الإقليمية من مخاطر التدخل الأجنبي، وذلك بإجراء تعاون وتنسيق أمني - سياسي بين دول المنطقة، لمكافحة الإرهاب و جميع أشكال الجريمة، لأن وضع تموقعها على كل المستويات حساسة إزاء أي تغير إقليمي يجري من دون استشارتها، كما حصل عام 1975 في الإتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، الذي إنسحبت بموجبه إسبانيا من الصحراء الغربية، ليتقاسمها المغرب وموريتانيا (عادت وإنسحبت منها عام 1979)، ما يفسر دعم الجزائر لجهة البوليزاريو، وفي الثمانينات حصل تطوراً في الإدراك الأمني متأثراً بالأحداث في الجناح الشرقي للوطن العربي.

ولقد تزامن ذلك مع البدء في تطوير قواتها البحرية، أسوة بمصر وليبيا للإستعداد لمواجهة مناخ من التوتر في المتوسط: والذي من أهم أسبابه الصراع العربي الإسرائيلي، وأزمة قبرص، والنزاع التركي اليوناني على بحر إيجه، والخلاف الإسباني البريطاني حول جبل طارق، والخلاف المغربي الإسباني حول سبتة ومليلة، وهو ما يشكل إنشغالا كبيرا، يستدعى العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المتوسط الذي يعد منطقة انكشاف والذي يمثل تحديا للجزائر يجب التحكم فيه من أجل ضمان طرق الاستيراد والتصدير وخصوصاً النفط والغذاء مع الطرف الأوروبي.

كما تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي يقوم عليها الأمن الجزائري لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة التي فرضتها الشراكة الاورو-متوسطية، ولأجل الحفاظ على أمنها ورغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو حتى على مستوى الإحتراف داخل المؤسسة العسكرية، حدث تحولا مهما في هذه التوجهات لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة، التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها العالم ككل، والتوجه والتمركز الاورو-أطلسي في المتوسط، والمبادرات الكثيرة التي طرحت ضرورة الإستجابة لها من طرف الدولة الجزائرية، لما تملكه من موقع متعدد الأبعاد جعل الإهتمام ينصب حول الخصائص الإستراتيجية للجزائر، باعتبارها منطقة متصلة بالبحر الأبيض المتوسط، ومحوراً لتتلاقى أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومتراصة هي :

- (1) بعد متوسطي و امتداداته الأوروبية من الناحية الشمالية.
- (2) بعد أفريقي جنوب الصحراء ومنطقة الساحل من الناحية الجنوبية.
- (3) بعد المغرب العربي، بإعتبارها نقطة محورية في فضاء مجالات دولة.
- (4) بعد إقتصادي تضرع بمجموعة من الموارد تجعل منها ركيزة أساسية، فهي من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط في العالم، وتزخر بثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة حيث يمثل هذا قطاع المحروقات 95% من صادرات الاقتصاد الجزائري.

وقد تركز البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية والذي سيطر عليه البعد الأمني، وذلك لإدراكها لرهانات وأهداف الشراكة الأوروبية وإستراتيجيتها الأمنية في المنطقة، حول تعزيز الأمن و التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث جاء فيه: " تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المعنونة والمنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 55 ، وتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة "، المؤرخ نوفمبر 2000، وما برحت الجزائر تتعاون على الدوام وتشارك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار، والعمل المنسق والتعاون بين دولها إذ أنه يتعلق بخيار إستراتيجي تعتمد الاضطلاع به بالكامل، ويشهد هذا الموقف على إقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها

التي تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار وأمن ، ومنطقة للتمتع المشترك بالتنمية والرخاء.

ومن هذا المنطلق، اشتركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة.^(xiv) ، ومن ثم تعمق هذا البعد لرد الاعتبار لدورها المحوري في المتوسط، إذ اعتمدت في إستراتيجيتها الأمنية في الجمع بين تصورين، الأول أن الأمن والتعاون في المتوسط يجب أن يكون في إطار شامل، والثاني قدرة المتوسط أن يطور إطار الأمن والتعاون الخاص به.

ولقد ركزت الجزائر في شراكها مع أوروبا على تحقيق الاستقرار في منطقة شمال حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون الجزائري المتوسطي ، يقوم على تسوية كافة الخلافات و على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في المنطقة للجزائر والأمن الأوروبي، وإعتبار أن كلا منهما إمتدادا للأخر، ما اضطرها إلى إحداث تغيير في الإستراتيجية التي إعتمدت على التركيز على خصوصية الحالة الجزائرية، إلا أن ذلك دعم خيار سياسة واقعية تسعى إلى تحقيق مكاسب على المستويات السياسية والأمنية، على المدى البعيد، في إطار العلاقات الإستراتيجية مع الدول الأوروبية، وبالتالي خروج الجزائر من وضع العزلة وعدم الاستقرار والأمن، و تموقعها إقتصاديا من خلال استقطاب الإستثمار الداخلي والخارجي، على إعطاء إتفاق الشراكة خصوصية في إمكانية أن تعرف تطورا وتغيرا على كل المستويات، حسب تطور مصالح الطرفين، فإن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد الطبيعة الأمنية في الجزائر منذ الإستقلال، إلى غاية الوقت الراهن، كانت متنوعة، وللإشارة أن شكل التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه الأبعاد، ويبقى أن الإطار العام لتلك الأبعاد هو أنها انتقلت - مع مرور الوقت- من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن، وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا، والتي يشهدها العالم كذلك، خلال العقدين الأخيرين.

المحور الرابع : تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في المتوسط وأفاقها.

تحتاج الإستراتيجية الجديدة التي يجب اتخاذها من أجل توفير الأمن الوطني بالنسبة للحدود خاصة دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط كالجزائر، إلى تفعيل القوى الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية المشكلة من المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني ، من أجل توحيد الرؤى وتذليل الصعوبات ووضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد، هدفه التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر الإنحدار والإنجراف وراء التحديات التي تهدد أمن وإستقرار الدولة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على البرامج التعليمية والإعلامية، إنطلاقا من مؤسسة الأسرة للوصول إلى كل المجتمع، بمختلف فئاته خاصة الشباب منهم، وتحتاج الدولة في هذا الشأن إلى إعداد برامج جادة يشارك فيها الجميع، تنطلق من تسخير القدرات المادية والبشرية للمجتمع لخدمة أبنائه جميعا ، و لفك خيوط المعضلة لابد من تمكين كل أطراف المجتمع من الإستفادة من خيارات البلاد، وتحسيسهم بالمكانة اللانقة التي يتمتعون بها داخل دولتهم، سواء عن طريق فتح المشاركة السياسية، ودمقرطة الممارسة الإدارية، والحصول على الوظائف والمسكن و فرص العمل للجميع ، وهذا لن يتأتى إلا بخطة اقتصادية وإجتماعية قوية ورشيده ومؤهلة لإمتصاص الإحساس بالتهميش واللامبالاة.

أما على صعيد الدفاع الوطني فلا بد أن تكون الإستراتيجية الواجب انتهاجها قائمة على إعداد مؤسسة عسكرية إحترافية، تضطلع بمهام محددة دستوريا، لمواجهة أي توريث للجزائر في مواجهة الأخطار المطروحة في البنود الأمنية

الخاص بالشراكة الاورو- متوسط، وأن لا تخرج عن نطاق توفير الظروف الملائمة لتكثيف الأمن، وإستمرار أداء مؤسسات الدولة لمهامها في جو من الاستقرار والأمن ، مع تطوير قدراتها البشرية، بضم الكفاءات الجامعية إليها من أجل فتح المجال للبحث العلمي التطوري في مجال قدرات الدفاع العسكرية ، لأن التكنولوجيا العسكرية تتميز بالحساسية والدقة وهو الأمر الذي لا يساعد على استيراد المتطور منها من الخارج، و لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية.

وقبل الإقتناع بمشاريع الدفاع المقترحة من المجموعة الدولية خاصة الدول الأوروبية ، لابد من بقاء القوة التفاوضية للدولة حتى لا تكون عرضة لإملاءات خارجية تضر بالمصالح العليا للبلاد، هذه القوة ترتكز أساسا على مقومات سياسية، وإقتصادية وعسكرية ، فالسياسية تعتمد على توفير الجو الديمقراطي وحرية التعبير والرأي، وهذا ما يجعل المجال السياسي متسعا لكل الحساسيات والآراء والمعارضة، ويمنع لجوءها إلي الخارج من أجل كسب التأييد، فتكون ورقة ضغط على الدولة المفاوضة، أما في المجال الإقتصادي يستدعي الأخذ بالنموذج الإقتصادي القائم على الرشادة الاقتصادية والإنتفاع والحرية التجارية والإستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال ، بينما في المجال العسكري فإن بناء جيش محترف يبقى الضامن الأوحد ل تماسك و قوة الدولة إضافة إلي التفتح على الأساليب العلمية والتقرب من منابعه المجتمعية.

وفي مقابل ذلك ضرورة التعاون بين دول شمال المتوسط وجنوبه، في مواجهة الإرهاب، عبر حصاره وكشف تنظيماته ومصادره وتمويله، وذلك انطلاقا من حقيقة ان الإرهاب يعد ظاهرة دولية، وسرعان ما سوف تزول بعد إزالة الأسباب الدافعة لها، وسوف يتيح النجاح في القضاء على ظاهرة الإرهاب فرصة جيدة أمام دول شمال المتوسط وجنوبه لمواجهة القضايا المصيرية الأخرى، الأكثر خطورة وتأثيرا على أمن المتوسط، وذلك مثل قضية اتساع الفجوة بين الشمال، والجنوب، وقضية إخلاء منطقة البحر المتوسط، كله من أسلحة التدمير الشامل مع وضع نظام متكامل للأمن في البحر المتوسط، وفي هذا السياق سنجد أن عقد مؤتمر للتعاون والأمن في البحر المتوسط سيكون آلية من أفضل الآليات لتفعيل ذلك النظام المتكامل للأمن من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من امتيازات التنمية المستديمة لدول الجنوب.

الخاتمة

يظهر أن الكثير من الأهداف التي توختها الشراكة تستعصي على القياس الكمي لكي تبين مدى التقدم المحرز إلا أن هناك انطبعا عاما بعدم الرضى وسط معظم دوائر القرار في القيادة الجزائرية، لأن المقاربة أحادية الجانب في عملية الشراكة، والتمحور حول التصورات الأمنية متقدمة على ما سواها من جانب الأوروبيين والأطلسيين، ومن التحليلات و الادراكات الغربية يتضح عدم ثقة الغربيين بالدول العربية (بما فيها تلك الحليفة لهم)، وأن الغرب موضع تهديد من جانب هذه الأخيرة، ووجود نزعة السيطرة من جانب الغرب وحده، بسبب الخلل الجسيم في موازين القوى بين شمال المتوسط وجنوبه.

وتكاد هذه التصورات تكون السبب الرئيسي في كل ما تعانیه الشراكة، بل إن الانتقال نفسه إلى الشراكة كان قرارا أوروبيا، وهي التي تكيف كل العمليات لتحقيق رؤية أوروبية ضيقة، فالإتحاد الأوربي ابتغى أساسا من عملية برشلونه حماية مصالحه وأمنه، وتقليل المخاطر المنبثقة من جنوب المتوسط، أي أن الإتحاد الأوربي يريد درء

المخاطر، أكثر من رغبته في إنضاج التعاون الثنائي أو عبر الإقليمي، وفي المقابل أرادت الجزائر التكفل بالمصالح السياسية والأمنية على المدى الطويل، في إطار علاقة إستراتيجية، والوصول إلى أرضية مشتركة تكسب الشراكة الأورو-متوسطية طابعًا تطوريًا يضمن في جانبه السياسي والإجتماعي والإنساني تنمية مستدامة للجزائر، ويضمن الأمن لأوروبا على أسس تطور مصالح الطرفين الجزائري والأوروبي، ولذلك فلا بد أن تتغير أنماط العلاقات بما يتيح الفرصة لترجمة ذلك إلى واقع عملي من خلال التعاون في المجالات الاقتصادية وحماية البيئة وحتى التعاون في المجالات الأمنية.

ولقد حرصت الجزائر - لما تملكه من موقع استراتيجي ومكانة إقليمية ودولية - الحفاظ على وجودها وتأمين نفسها من المخاطر المحيطة بها، من جهة، أطماع أوروبا في المنطقة، من جهة أخرى ورسم إستراتيجيات لمواجهة الإنكشاف الحدودي سواء كان من الشمال في البحر المتوسط، أو من الجنوب في العمق الأفريقي الذي يهدد بالنهاية أمن وإستقرار البلاد، هذا ما جعلها في إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مراعاة الجانب الأمني بكل أبعاده في محاور الإتفاقية وبنودها ما يضمن عدم التدخل في شؤونها، ويضمن متطلبات أمنها الوطني والإقليمي.

الهوامش :

- (i) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والاهداف ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص18.
- (ii) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص ص 164-166.
- (iii) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.
- (iv) حسين نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص492 .
- (v) Hurdy Lionel, L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : voisins dorénavant, dans l'Année de Maghreb, CNRS Edition 2010, p p 62, 64.
- (vi) Bensidioune Isabelle, Agnès chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPIL, Paris, 1996, P.135.
- (vii) عزيزة سميعة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، الجزائر-ورقلة: مجلة باحث، العدد 09، 2011، ص 152.
- (viii) محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، عمان- الأردن : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006، ط.1، ص 30.
- (ix) مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره.
- (x) ولعلوا فتح الله ، المشروع المغربي والشراكة الاورومتوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص176
- (xi) ولعلوا فتح الله ، مرجع سبق ذكره.
- (xii) بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره.
- (xiii) صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، الجزائر-بسكرة: مجلة المفكر، العدد الخامس، مارس 2010، ص-ص 290-291.
- (xiv) تقرير الأمين العام للجمعية العامة -الأمم المتحدة: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الدورة السادسة والخامسون، 3 جويلية 2001، ص 02.